Distribution: Restricted EB 2005/84/R.18 18 April 2005
Original: English البند 10(ب)(iv)(ج) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18-20 أبريل/نيسان 2005

جمهورية إندونيسيا

استجابة الصندوق لكارثة المد الزلزالي

برنامج إنعاش آتشي

مذكرة إعلامية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iv**

أولاً – مقدمة **1**

ثانياً – معلومات أساسية **1**

ثالثاً – البرنامج **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء – نطاق العمل 4

جيم – عناصر البرنامج وترتيبات تنفيذه 6

دال – مدة البرنامج وتكاليفه وتمويله 7

هاء – الرصد والتقييم والإشراف 8

واو – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها 8

خريطة منطقة البرنامج

المصدر: حكومة إندونيسيا، 1980

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إندونيسيا
برنامج إنعاش آتشي

موجز البرنامج

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المشاركة في التمويل:	ستحدد فيما بعد
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الإجمالية للبرنامج:	36.5 مليون دولار أمريكي
التمويل بالمنح:	30 مليون دولار أمريكي
منحة من الأموال المتممة الإيطالية:	1.5 مليون دولار أمريكي[1]
مساهمة البلد:	0.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[1] ستتأكد فيما بعد.

جمهورية إندونيسيا
استجابة الصندوق لكارثة المد الزلزالي
برنامج إنعاش آتشي

أولاً – مقدمة[1]

1 - انتهت الحكومة الإندونيسية مؤخرا من وضع خطة رئيسية للإنعاش بعد كارثة المد الزلزالي التي ضربت البلد في ديسمبر/كانون الأول 2004. وتمثل وثيقة الخطة عملا ممتازا يبرز المبادئ والقيم التي ستوجه عملية الإنعاش؛ وهي تقوم، في جملة أمور أخرى، بوضع المجتمعات المتضررة في مقعد القيادة وتدعم مؤسسات آتشي في الاضطلاع بالدور الرائد في العملية.

2 - وتتضمن الخطة الرئيسية المبادئ التوجيهية لبرنامج إنعاش آتشي الذي تبلغ تكلفته 36.5 مليون دولار أمريكي، وسماته التصميمية. وسوف يدرج البرنامج أيضا في الوثيقة من أجل تمويله. وقد اشترك في صياغة برنامج إنعاش آتشي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة وحكومة آتشي والمجتمعات المتضررة، واجتمعت هذه الجهات في مخيمات المشردين المقامة بعيداً عن الساحل في آتشي فبراير/شباط 2005.

3 - وتمتد جذور برنامج إنعاش آتشي في البرنامج الذي نفذه الصندوق في إندونيسيا وحقق نجاحا كبيرا، والمسمى برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية في مرحلة ما بعد الأزمة (القرض رقم ID–539). وللتعجيل بإيصال المساعدات إلى المجتمعات المحلية وخفض تكاليف بدء البرنامج بصورة ملموسة، يقترح أن تتولى مسؤولية تنفيذ برنامج إنعاش آتشي وحدة إدارة برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في مناطق الزراعة البعلية التي تتميز بقدرات عالية– ومقرها في وكالة الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات المحلية التابعة لوزارة الزراعة.

4 - وترى حكومة إندونيسيا أن البرنامج يمثل إطارا مناسبا لتقديم المساعدة إلى آتشي وقد أعربت عن رغبتها في تنفيذه، غير أنها ترغب في أن ينفذ البرنامج باعتباره تمويلا بمنحة.

5 - **وتهدف هذه الوثيقة إلى تسليط الضوء على العناصر الرئيسية للبرنامج حتى يتسنى للممولين المحتملين الإعراب عن رغبتهم في تمويله.**

ثانياً – معلومات أساسية

6 - تشير أحدث الأرقام الحكومية إلى أن 265 000 شخص هم في عداد الأموات أو المفقودين. كما تضرر بشكل مباشر أو غير مباشر نحو 2.8 مليون شخص، أصبح 700 000 منهم بلا مأوى، بمن فيهم نحو 450 000 شردوا وتم

[1] للحصول على معلومات عامة عن كارثة المد الزلزالي واستجابة الصندوق لها، انظر الوثيقة **EB 2005/84 INF.4**. وللحصول على معلومات تفصيلية عن كارثة المد الزلزالي واستجابة الصندوق لها في إندونيسيا، انظر مقدمة الوثيقة **EB 2005 / 84 / R.17**.

إيواؤهم في مخيمات مؤقتة. وبدأت الحكومة، بدعم من المعونات الدولية، في إنشاء مخيمات نظامية إضافية لهم. ويجري الآن نقل الأشخاص من المخيمات غير النظامية المؤقتة إلى هذه المرافق الأكثر تنظيما واستقرارا.

7 - كان الضرر الذي لحق بالقطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية المادية جسيما. فقبل الكارثة، كانت آتشي ثالث أفقر مقاطعة في إندونيسيا، حيث كان يعيش أكثر من 30% من سكانها تحت خط الفقر، مقارنة بالمتوسط القطري البالغ 18.4%[2] ومتوسط مقاطعة شمال سومطره البالغ 15%. وتسهم الزراعة، في مقاطعة آتشي، بأكثر من 56% من الناتج المحلي الإجمالي إذا استبعدت إيرادات النفط والغاز، وبنسبة 31% إذا حسبت هذه الإيرادات. وتشير التقديرات الحالية إلى أن التكلفة الشاملة للإنعاش في آتشي تصل إلى 6.7 مليار دولار أمريكي.

8 - وحتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة، لم تكن عملية الإنعاش قد بدأت بعد. وتوضح الخطة الشاملة أن أهداف التمويل لا تشمل تكاليف الإحلال فحسب بل ترمي أيضا،عن صواب، إلى التشجيع على التنمية. فالمد الزلزالي لم يفعل أكثر من أنه زاد من تفاقم حالة الفقر التي كانت المجتمعات المحلية الريفية تعيشها في ثالث أشد مقاطعات البلد فقرا: من ناحية انعدام الأمن الغذائي، والتهميش، والعجز، وحالة الشلل الناجمة عن الصراع.

9 - وأهم خطوة يتعين اتخاذها الآن هي مساعدة الأشخاص على ترك المخيمات وإعادة بناء قراهم في المواقع القديمة والجديدة، وإعادة بناء بيوتهم، والعودة إلى مهنهم السابقة أو العمل في مهن جديدة. ويجب أن يتم ذلك بسرعة قبل أن يصل الناس إلى مرحلة العجز عن بدء حياة جديدة مرة أخرى. وتلقى معضلة تقديم المساعدة الفورية مع ضمان التنمية المستدامة والسلمية في نفس الوقت مزيدا من الضغوط على المسؤولية الرهيبة الملقاة على عاتق الحكومة لمواجهة تحدي الإنعاش. ويتعين على الجهات المانحة أن تبذل قصارى جهدها للتنسيق والترتيب فيما بينها للحد من تكاليف إجراءات تقديم المساعدة، ومساندة الحكومة على الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

10 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند الحكومة في تحويل تصورها إلى واقع. ويتوخى هذا التصور، كما تبين الخطة الشاملة، عملية إعمار تتبع نموذجا جديدا للتنمية، يقوم على ملكية المجتمعات المحلية وتمكينها. ويعترف هذا النموذج بالقيمة الجوهرية لأوجه الدعم المؤسسي التي ستنشأ عن استعادة رأس المال الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة ترى في السلام شرطا لا غنى عنه للتنمية وتسعى لتحقيقه من خلال جهود المصالحة الجارية. ويمكن للتنمية العادلة أن تعزز السلام وقد صمم برنامج إنعاش آتشي للإسهام في تحقيقه.

[2] لا يرتفع معدل الفقر عن ذلك إلا في مالوكو (33%) وبابوا (39%). وتشبه هاتان المقاطعتان آتشي في أنهما تعانيان من الصراعات الداخلية.

ثالثاً – البرنامج

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

11 - سوف يركز البرنامج في تقديمه للدعم على 250 قرية في خمسة من أشد الأقسام تضررا في مقاطعة آتشي وهي: آتشي بيصار، وآتشي جايا، وبيداي، وآتشي بارات، وناغان رايا[3]. وسوف يقدم البرنامج الدعم، في كل من هذه الأقسام، لإعادة تأهيل وتعزيز أنظمة سبل المعيشة التي كان سكان القرى يعتمدون عليها أو التي يرغبون في ممارستها.

12 - وسكان معظم القرى المتضررة بالكارثة هم من المزارعين، وصيادي الأسماك، والنجارين، والخياطين، والتجار، وخدم المنازل، وأصحاب الحوانيت، ومنتجي الأغذية والباعة (الذين ينتجون الكعك, والبسكويت، والمواد الغذائية الأخرى). وقبل المد الزلزالي كان السكان المحليون يعملون في أكثر من عمل إما في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة من العام، حسب دورة الإنتاج (ستة أشهر في الزراعة، وستة أشهر في صيد الأسماك، أو التجارة، أو أنشطة موازية خارج المزرعة) في بعض المجتمعات المحلية. وسيكون من دواعي سرور هؤلاء الأشخاص أن يتبعوا أنظمة لكسب العيش تختلف عن الأنظمة التي كانوا يتبعونها في الماضي. وفي مجتمعات محلية أخرى، ينشأ الأفراد على العمل في وظيفة معينة، ويتوارثون مهنتهم عن أجدادهم وليس لديهم أي استعداد لتغييرها. وبالتالي، يتعين على أي برنامج للإنعاش أن يستجيب لفرص كسب العيش والأفضليات التي تناسب كل فرد ممن يندرجون تحت هذه الفئة، حتى لا يوصم بالتمييز أو باستهداف فئات معينة دون غيرها (كالمزارعين فقط أو صيادي الأسماك فقط).

13 - على حين كانت الزراعة وصيد الأسماك، في بعض المناطق، توفر للمجتمعات المحلية دخلا كافيا يمكنها من التجارة وشراء الأصناف الغذائية وغير الغذائية، كانت هناك مناطق أخرى تفتقر إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتعجز– حتى من خلال التجارة – عن تلبية احتياجاتها الاستهلاكية. ومن ثم، كانت تسعى إلى توليد دخل تكميلي من خلال مهن غير زراعية. وقد دمر المد الزلزالي تماما سبل المعيشة للأغلبية، التي لا تستطيع العودة إلى مهنتها بدون مساعدة مالية مبدئية. وسوف تكون المجتمعات المحلية المكتفية ذاتيا من الأغذية على استعداد لتلقي قروض لتبدأ أعمالها من جديد طبقا للأحكام والشروط الملائمة. ومع ذلك، فإن أكثر المجتمعات المحلية ضعفا وفقرا لا تستطيع البدء مرة أخرى إلا من خلال المساعدة بالمنح.

14 - وعلى حين اعتادت المجتمعات المحلية الميسورة القليلة التعامل مع المصارف وإدارة القروض، فإن أغلب المجتمعات فقيرة (كان ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر قبل المد الزلزالي)، ولا تستطيع الحصول على القروض ولا تجد حتى الآن الثقة الكافية للتعامل مع أي مصرف. وتشير المجتمعات المحلية إلى العديد من أوجه القصور في النظام المصرفي، كصعوبة الوصول إلى هذا النظام بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتعاملون مع المصرف لأول مرة، والضمانات المطلوبة (التي لا تستطيع تقديمها نظرا لأن الأغلبية الكبرى من الأشخاص لا تملك شهادات الملكية

[3] سوف يعدل عدد القرى المقترح حصولها على المساعدة بعد إجراء دراسات ميدانية تفصيلية. ومع ذلك، فإن تصميم البرنامج يقوم حتى الآن على إنشاء بنية إدارية قادرة على خدمة خمسة أقسام و250 قرية داخل هذه الأقسام. وقد اقترح الصندوق أن يستمر البرنامج لمدة ست سنوات؛ وحسب توفر الأموال، يمكن إعادة تقييم الموقف بعد 18 شهرا لتقرير ما إذا كان من المجدي توسيع نطاق البرنامج ليشمل قرى أخرى.

الخاصة بمساكنها أو أراضيها)، وعدم ملاءمة المنتجات الإقراضية لإنتاجها الزراعي والسمكي. ومع ذلك، يرغب الجميع في الحصول على المساعدة للحصول على قروض نظامية. فسوف يمكنهم ذلك من التخطيط لإنتاجهم واختيار المشترين له دون أن يحتاجوا إلى نقود. وتواجه أغلبية أفراد المجتمعات المحلية مشكلة الاحتكار من جانب الطلب. وفي الغالب لا يكون أمامهم اختيار آخر غير البيع لتجار يدفعون أسعارا تقل كثيرا عن الأسعار السائدة في السوق.[4]

15 - وليس من المتوقع، فيما يبدو، توفر الإرشاد الزراعي (الذي يشمل جميع القطاعات الفرعية الزراعية، والإنتاج الحيواني، وصيد الأسماك). فبعض المجتمعات المحلية لم تحصل على رسائل الإرشاد إلا من زعيم القرية، والنصائح التي تقدم لهذه المجتمعات تعد غير كافية لتلبية احتياجاتها الإنتاجية.

16 - وتوفر البنية الأساسية الصالحة للعمل بالمجتمعات المحلية، كمخططات الري الصغيرة، والطرق الزراعية، وطرق الوصول، هو من الأولويات الأخرى التي تضعها المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى توفير مركز صحي للمجتمع المحلي ومصدر للمياه النظيفة في القرية. وكان النظام التعليمي يعمل بصورة جيدة قبل المد الزلزالي، ويجب استعادته: فيجب إعادة بناء المدارس، وتدريب المدرسين الجدد وتعبئتهم ليحلوا محل من توفوا.

باء – نطاق العمل

17 - **الغاية**. إن الغاية النهائية للبرنامج هي تحقيق زيادة في الدخل وتحسين الأحوال المعيشية بصورة مطردة في المجتمعات المحلية لفقراء الريف التي عانت أكثر من غيرها من كارثة المد الزلزالي.

18 - **الهدف**. الهدف من البرنامج على الأجل القصير/ المتوسط هو مساعدة المجتمعات آنفة الذكر على تحقيق أمانيها الأساسية: (i) العودة إلى قراها وتأهيلها من جديد؛ (ii) إعادة بناء منازلها؛ (iii) استئناف العمل في مهنها السابقة أو العمل في مهن جديدة. أما الهدف على المدى البعيد، فهو تمكينها ليس فقط من إدارة عملية إعادة التأهيل والإعمار بل أيضا إدارة نظم المعيشة والتنمية بأساليب مستدامة.

19 - **نطاق البرنامج**. صمم هذا البرنامج الذي يستغرق تنفيذه 6 سنوات في شراكة مع البرامج الأخرى الممولة من الجهات المانحة للمساعدة في إعمار حوالي 250 قرية ريفية في الأقسام الخمسة الأشد تضررا في آتشي. وتتوخى ترتيبات التنفيذ إقامة شراكة بين الحكومة، والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي، والمجتمعات المحلية. ويعكس ذلك حرص المجتمعات المحلية، الراغبة في المشاركة في التخطيط لمستقبلها عن طريق إدارة الأموال لإعادة بناء قراها وحياتها. وقد صمم هذا البرنامج – مثله في ذلك مثل برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية في مرحلة ما بعد الأزمة، بطريقة تكفل وضع المجتمعات المحلية في مقعد القيادة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الإنعاش وتخصيص الموارد وإدارتها. لذا، فإنه يولي عناية خاصة للأسلوب المتبع والمؤسسات التي تعود إليها المبادرة، لضمان وصول جميع أفراد المجتمع المحلي إلى الموارد بصورة عادلة من خلال نظام توزيع يتسم بالشفافية الكاملة.

[4] على سبيل المثال، تبلغ تكلفة زيت باتشولي مليون روبيه إندونيسية للتر. ويستخدم هذا الزيت في صناعة العطور وهناك طلب كبير عليه. ولكن المجتمعات المحلية تبيعه بسعر 000 200 روبيه لأنها لا تستطيع الوصول إلى الأسواق وبيعه بنفسها. ونتيجه لصعوبة نقله، تضطر إلى قبول الأسعار المتدنية التي يعرضها التجار القادمون من المدن الرئيسية للمقاطعة.

20 - **النواتج.** رغم أن تسمية عناصر معينة في البرنامج يتم إنجازها سوف يحدد بعد أن تضع المجتمعات المحلية خطط الإنعاش، فالمقدر، بناء على التقديرات الأولية والمشاورات الميدانية- سيقوم البرنامج بإنجاز ما يلي:

- 1 250 جماعة للمساعدة الذاتية المستدامة، يكون أعضاؤها من 25 000 أسرة تعيش في أشد المجتمعات المحلية تضررا
- 250 جمعية تنمية قروية مستدامة و250 من منظمي المجتمعات المحلية بالقرى
- 70 مؤسسة تمثيلية عاملة على مستوى الموكيم[5]
- 320 موظفا ميدانيا حكوميا وغير حكومي، و250 من عمال الخدمات البيطرية الحفاة الذين يقدمون خدماتهم في المناطق الريفية
- قرابة 500 000 دولار أمريكي في صورة منح توازي الأموال المشتركة لجماعات المساعدة الذاتية
- حوالي 3.7 مليون دولار أمريكي في صورة منح لإعادة تأهيل سبل المعيشة من خلال اتحادات جماعات المساعدة الذاتية التي تقدم الدعم لإنشاء المشاريع الصغيرة أو إعادة إنشائها
- حوالي مليون دولار أمريكي لتنمية المحاصيل والإنتاج الحيواني من خلال عمليات البحوث والإرشاد الزراعية التي يقوم المزارعون بدور رائد فيها
- تطهير 1 000 هكتار من الأراضي من الأنقاض، بتكلفة تزيد عن 500 000 دولار أمريكي تقدم للمجتمعات المحلية كمبالغ نقدية مقابل العمل
- تغطية 1 500 هكتار من الأراضي بأنظمة الصرف التي تقوم ببنائها المجتمعات المحلية، بتكلفة قدرها 1.2 مليون دولار أمريكي
- أكثر من 2 000 وحدة من وحدات الري بالتقطير وسدادات المسيل تزيد قيمتها عن مليون دولار
- 100 مشتل ومزرعة لغراس الأشجار تبلغ قيمتها 50 000 دولار أمريكي
- 310 كيلومترات من طرق الوصول إلى القرى، و300 بئر، و22 كيلومترا من أنظمة إمداد القرى بالمياه، و500 خزان لمياه الأمطار، و180 مدرسة قروية، و180 عيادة قروية (يتم إصلاحها أو تغييرها)
- 2 500 هكتار من الأراضي الزراعية المزودة بوسائل الصرف
- 2 500 هكتار تغطيها أنظمة ري صالحة للعمل
- إعادة تأهيل 35 رصيفا لصيد الأسماك
- بناء 25 سوقا
- توفير المرافق، والمعدات، ووسائل النقل، ومساندة العمليات لموظفي مكتب البرنامج القطري، ومكتب التنسيق على صعيد المقاطعات، ومكاتب الإدارة بالأقسام الخمسة، و70 وحدة تنسيق على مستوى الموكيم، لأعمال

[5] الموكيم مؤسسة تقليدية تضم ممثلين من قرى عديدة.

الإدارة والتنسيق، والرصد، والإشراف، ومراجعة الحسابات، وإعداد التقارير المرحلية المتصلة بالأنشطة على المستوى الميداني، بمبلغ إجمالي قدر بنحو 6.4 ملايين دولار أمريكي.

جيم – عناصر البرنامج وترتيبات تنفيذه

21 – سوف تتحقق الأغراض والنواتج المذكورة أعلاه من خلال تنفيذ ثلاثة عناصر مترابطة: (i) التنمية المستدامة لسبل كسب العيش؛ (ii) تنمية الهياكل الأساسية المجتمعية؛ (iii) التعزيز المؤسسي وإدارة البرنامج.

22 – يتوخى **العنصر الأول** إصلاح وتقوية المؤسسات المجتمعية القائمة وتكوين وتدريب جمعيات التنمية القروية وجماعات المساعدة الذاتية، على أساس التآلف والتجانس فيما بين أفرادها.[6] وتمثل تنمية القدرة على إدارة الموارد، ووضع التصورات وصياغة الخطط مجالا مهما للزخم. وستكون هذه المؤسسات أدوات يتفاعل من خلالها المجتمع المحلي مع منظمات القطاعين العام والخاص التي تقوم بالتخطيط وتعبئة الموارد لمساعدتهم في إعادة بناء قراهم. وستكفل هذه المؤسسات أيضا وجود قاعدة مؤسسية لجميع قطاعات المجتمع، يمكن أن تقوم على أساسها جميع فئات نظم كسب العيش، والنهوض بثقافة المنظمات الاجتماعية المفتوحة للجميع. وستمثل هذه المؤسسات المركز الذي يتلقى منه الأعضاء المنح ويحصلون فيه على التدريب من أجل استئناف الأنشطة الإنتاجية، وتعبئة المدخرات من أجل المؤسسات المالية غير المصرفية وتنظيم الأعمال الجماعية من أجل دعم تنميتهم وتنمية قراهم اقتصاديا. وسيدعم هذا العنصر إصلاح المناطق المتضررة وإقامة ممارسات إدارة بيئية تكفل الاستدامة في المستقبل. وسيكون هناك برنامج شامل لتنمية المهارات لدعم كل مبادرة من هذه المبادرات، وسيشمل تدريبا لتوسيع نطاق فرص إدرار الدخل وتنمية المشاريع الصغيرة، والمساعدة في إقامة روابط مع الأسواق ومع منظمات القطاعين العام والخاص.

23 – **العنصر الثاني**، يوفر هذا العنصر للبنية الأساسية للمجتمع المحلي أموالا تديرها جمعيات التنمية القروية، تتألف أساسا من ممثلين عن جماعات المساعدة الذاتية ولكنها تضم أيضا ممثلين عن المؤسسات الأخرى في المجتمع المحلي. وسيضمن هذا النظام المؤسسي الاستماع إلى شواغل جميع قطاعات المجتمع، وسيوفر اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي متسعا لإعطاء الأولوية للاحتياجات الملحة لمعظم الجماعات الضعيفة. وستكفل جمعيات التنمية القروية أن توفر أعمال البناء مصدرا نقديا وفرصا لحصول القرويين على وظائف ولإقامة نظم إدارة مالية تتسم بالشفافية والعمل بها. وستشرف على ذلك المؤسسات المجتمعية التي ستكون على مستوى *"الموكيم"*.

24 – **العنصر الثالث**، يعنى هذا العنصر بدعم المرافق والتدريب ويغطي تكاليف التشغيل اللازمة لعمل مكتب البرنامج القطري ومكتب التنسيق على مستوى المقاطعة والمكاتب الخمسة على مستوى القسم التي ستزود بالموظفين من خلال الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والخاصة بأهالي آتشي التي ستستضيفها وزارة الزراعة في جاكارتا

[6] يقوم التآلف أساسا على **علاقات** الثقة، التي لا تتسم بالاستغلال، فيما يتعلق **بسمات اجتماعية** معينة (مثل درجة التجانس بين الأفراد والاستعداد للتطوع والاعتماد على النفس، والرغبة في مساعدة الغير عندما يكونون في حاجة إلى المساعدة)، وبشأن **سمات هيكلية** معينة مثل الأصل المشترك (صلة الدم أو الانتماء إلى نفس الأسر) أو الاشتراك في نفس القاعدة لأسباب كسب العيش (يكون جميع الأفراد من العاملين بأجر يومي، أو المزارعين المعدمين أو الهامشيين، حتى وإن اختلفت ظروفهم الاجتماعية أو الدينية أو المجتمعية)، وبشأن **الروابط المتعلقة بنوع الجنس** (جميعهم من النساء، أو جميعهم من الرجال، غير أنه قد تظهر حالات نسبتها المئوية ضئيلة قد توجد فيها جماعات مكونة من الجنسين). وفي حالات قليلة قد يستند التجانس إلى **تشابه الأنشطة التي يقوم بها أفراد الجماعة.**

والمكاتب المناظرة التابعة لها على المستوى المحلي. ويعكس هذا تكاملا تنظيميا وهيكليا للبرنامج مع برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في مناطق الزراعة البعلية في مرحلة ما بعد الأزمة. وسيقوم مكتب البرنامج القطري لبرنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في مناطق الزراعة البعلية بتعيين خمسة موظفين إضافيين لتوفير الدعم اللازم لإدارة هذا البرنامج على مستوى المقاطعة ومستوى القسم. وسيجري تعيين ممثلين للمنظمات غير الحكومية على مستوى المقاطعة للمشاركة في إدارة البرنامج في آتشي في إطار مكتب البرنامج القطري من أجل تسهيل التنسيق على المستوى القطري. وبالمثل، ستنشأ مكاتب مشتركة للبرنامجين على مستوى المقاطعة ومستوى القسم. وسيعين البرنامج منظمات غير حكومية على المستوى الميداني بالاشتراك مع إدارة الزراعة، بدعم تنسيقي من وكالة التخطيط الإنمائي المحلي وفرق العمل التي ستنشأ لغرض الإنعاش من كارثة المد الزلزالي.

25 - والسمة الخاصة التي ستميز برنامج إنعاش آتشي هي إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات التقليدية على مستوى الموكيم من أجل تشجيع المناقشات المجتمعية وتجميع الخطط والميزانيات والتقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة البرنامج، مع توفير الإشراف والرقابة على أعمال الإعمار. وستقوم المنظمات غير الحكومية على مستوى القسم بتعيين موظفين للإشراف على مستوى الموكيم و250 ميسرا يتم توزيعهم في كل قرية يشملها البرنامج ويعملون بصورة مباشرة مع المجتمعات المحلية. وسيلحق عامل إرشاد ميداني من إدارة الزراعة المحلية في كل موقع موكيم ليتعاون مع الميسرين المجتمعيين والمشرفين عليهم بحيث يخدمون، كفريق، عددا يتراوح بين ثلاث قرى وخمس قرى.

26 - وسيوجه تركيز البرنامج خلال فترة السنتين الآوليين لإعادة التأهيل على مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة على تخطيط وتنظيم عودتهم إلى قراهم، وإعادة بناء تلك القرى وبدء أنشطة إنتاجية لتوليد الدخل. ويولي البرنامج، بوصفه نشاطا شاملا لعدة قطاعات، اهتماما خاصا لأضعف أفراد هذه المجتمعات وأكثرها احتياجا، بمن فيهم أشد الأسر فقرا، والنساء والأسر التي ترأسها نساء، وسيكفل جعلهم جزءا من صنع القرار المجتمعي وحصولهم على حصة عادلة من الفوائد التي يحققها التعمير. وبعد سنتين، سوف يستمر البرنامج في الاستثمار في استعادة الأنشطة الإنتاجية بتقديم المساعدة المالية، والاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، والتدريب وتنمية المهارات كجزء من نهج لتنمية سبل العيش المستدامة. غير أنه سيولي أيضا أهمية أكبر لتمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الطبيعية، وزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجعلها قادرة على الاضطلاع بعمليات تتسم بالشفافية لصنع القرارات. وسيوجه الاختلاف في شدة التركيز في المراحلة المختلفة نحو سد أي فجوة محتملة بين مراحل الطوارئ وإعادة التأهيل والتعمير. وسيقوم البرنامج، من خلال العمل المتكامل في إطار مفاهيمي واحد، بزرع بذور التنمية المستدامة من البداية، ليخلق بذلك دعامات مؤسسية في مرحلة إعادة التأهيل ستساعد في استمرار دورة التنمية في المراحل الأخيرة. وقد وجد أن هذه الاستراتيجية مناسبة لتمكين الناجين من كارثة المد الزلزالي من بناء حياة كريمة متحررة من الفقر.

دال - مدة البرنامج وتكاليفه وتمويله

27 - ستكون مدة تنفيذ البرنامج ست سنوات، من 2005 إلى 2011. وتقدر تكلفته بمبلغ 36.47 مليون دولار أمريكي. وكما يتضح من الجدول 2، فإن أكبر عنصر في البرنامج هو تنمية سبل كسب العيش المستدامة، الذي يمثل 42% من التكلفة الأساسية: تنمية المهارات اللازمة لتوليد الدخل وتنمية المشاريع، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية هما العنصران الفرعيان الرئيسيان، ويمثلان 16% و15% على التوالي. البنية الأساسية المجتمعية هي ثاني أكبر عنصر،

وتمثل 39% من التكلفة الأساسية، وسوف يستحوذ العنصر الفرعي للبنية الأساسية المنتجة على 30% من مجموع التكاليف. ويمثل عنصر الدعم المؤسسي وإدارة البرنامج 19% من التكلفة الأساسية.

28 - سوف يمول مبلغ 30 مليون دولار أمريكي 82% من تكاليف البرنامج. وسوف تغطي منحة من الأموال المتممة الإيطالية 4% من التكاليف، بينما سيتم تغطية 2% من هذه التكاليف عن طريق الحكومة المركزية، وحكومة آتشي، وحكومات الأقسام الخمسة. وتصل مساهمة المستفيدين إلى 4.4 ملايين دولار أمريكي أو 12% من تكاليف البرنامج الإجمالية. وتعكس هذه النسبة الأخيرة الحد الأدنى للمساهمة المتوقعة من الأهالي بنسبة 30% من الاستثمار في البنية الأساسية.

هاء - الرصد والتقييم والإشراف

29 - سينشئ البرنامج نظاما للرصد والتقييم يدمج مع برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية وسيعتمد مؤشرات للأثر والنتائج مماثلة لتلك التي حددها ذلك البرنامج. ومن المتوقع أن تدمج هذه المؤشرات، خلال السنتين الأوليين، مع المؤشرات التي تعكس التقدم المحرز فيما يتصل بالعودة وتعمير القرى وإعادة تأهيل سبل كسب العيش. وسيضطلع الممول أو وكالة يختارها الممول بعملية الإشراف، وكدعم إضافي من الصندوق، فإن الصندوق على استعداد لتقديم المساعدة أثناء التنفيذ.

واو - التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

30 - ستتبع إجراءات التوريد المتفق عليها بين الجهة الممولة والحكومة. ويمكن تعيين شركة مستقلة لمراجعة الحسابات لدعم أنشطة التوريد الحكومية والإشراف على الالتزام بالإجراءات على جميع المستويات. وبدلا من ذلك، قد ترغب الجهة الممولة في إتباع إجراءات التوريد ومراجعة الحسابات المتفق عليها بين المجتمع الدولي للمانحين والحكومة فيما يتعلق باستخدام الصندوق الاستئماني للمانحين المتعددين المنشأ من أجل جهود الإنعاش المتصلة بالمد الزلزالي.

31 - سيصرف التمويل على مدى ست سنوات. وسوف يتوقف المعدل الفعلي للصرف على زيادة قدرات المستفيدين واستجاباتهم للفرص المتاحة.

32 - ستقوم وزارة المالية بفتح وإمساك حساب خاص لتمويل حصة الجهة الممولة من المصروفات المستوفية للشروط مع تخصيص مبلغ مأذون به قدره 2.0 مليون دولار أمريكي. وستجرى عمليات الصرف من الحساب الخاص على أساس طلبات سحب يعدها المكتب الوطني للبرنامج وتقدم عن طريق وزارة المالية. وسيكون الحد الأقصى للتمويل بأثر رجعي هو 30% من التكاليف الكلية للبرنامج.

33 - ومن أجل الاستجابة للظروف العاجلة المتصلة بالحالة، يمكن تمويل أنشطة البدء بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي من منحة مقدمة من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من الأموال المتممة الإيطالية.[7] وسوف يستخدم هذا المبلغ

[7] ستتأكد فيما بعد.

من خلال منظمة غير حكومية دولية تعمل حاليا في آتشي وتخصص لتعيين وتدريب ميسرين للمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المحلي من أجل بدء العمل فورا مع المجتمعات المحلية. وسيدعم هؤلاء الأفراد أيضا أنشطة البدء الأولية التي يقوم بها موظفو برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في مناطق الزراعة البعلية المكلفون بالعمل في برنامج إنعاش آتشي وتعيين فريق إدارة للعمل في آتشي. وبمجرد توفر أموال منح إضافية من جهات ممولة أخرى ستتماشى ترتيبات التنظيم والإدارة مع ممارسات الإدارة القائمة حاليا في برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في مناطق الزراعة البعلية.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	المبلغ بالعملة المحلية	المبلغ بالنقد الأجنبي	المجموع	النسبة المئوية للنقد الأجنبي	النسبة المئوية للتكاليف الأساسية
تنمية أسباب المعيشة المستدامة					
• تمكين المجتمع المحلي	3 251	361	3 612	10	11
• الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية	4 465	496	4 961	10	15
• تنمية المهارات من أجل توليد الدخل وتنمية المشاريع والروابط بين القطاع الخاص والسوق	4 793	532	5 325	10	16
المجموع الفرعي	**12 509**	**1 389**	**13 898**	**10**	**42**
تنمية البنية الأساسية المجتمعية					
• الإسكان	2 850	150	3 000	5	9
• البنية الأساسية المنتجة	3 330	370	3 700	10	11
• البنية الأساسية الاجتماعية	5 520	613	6 133	10	19
المجموع الفرعي	**11 700**	**1 133**	**12 833**	**9**	**39**
الدعم المؤسسي وإدارة البرنامج					
• بناء القدرات للحكومة والقطاع الخاص	1 814	320	2 134	15	6
• زيادة الخدمات الإرشادية من أجل تنمية سبل كسب العيش	1 365	585	1 950	30	6
• تنسيق وإدارة البرنامج	1 763	587	2 350	25	7
المجموع الفرعي	**4 942**	**1 492**	**6 434**	**19**	**19**
مجموع التكاليف الأساسية	**29 151**	**4 014**	**33 165**	**12**	**100**
الطوارئ المادية	1 842	251	2 093.	12	6
الطوارئ السعرية	1 206	10	1 216	1	4
التكلفة الإجمالية للبرنامج	**32 199**	**4 275**	**36 474**	**12**	**110**

ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	منحة التمويل		منحة من الأموال المتممة الإيطالية		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تنمية أسباب المعيشة المستدامة													
• تمكين المجتمع المحلي	2 112	58	1 500	42	-				3 612	11	361	3 251	
• الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية	4 2	85			-		738	15	4 961	15	496	4 465	
• تنمية المهارات من أجل توليد الدخل وتنمية المشاريع	4 841	91			-		484	9	5 325	16	532	4 793	
المجموع الفرعي	**11 176**	**89**	**1 500**	**11**			**1 222**	**9**	**13 898**	**42**	**1 389**	**12 509**	
					-								
تنمية البنية الأساسية المجتمعية													
• الإسكان	2 000	67					1 000	33	3 000	9	150	2 850	
• البنية الأساسية المنتجة	3 000	81			-		700	19	3 700	11	370	3 330	
• البنية الأساسية الاجتماعية	5 023	82			-		1 110	18	6 133	19	613	5 520	
المجموع الفرعي	**10 023**	**78**			-		**2 810**	**22**	**12 ,833**	**39**	**1 133**	**11 700**	
					-								
الدعم المؤسسي وإدارة البرنامج													
• بناء القدرات للحكومة والقطاع الخاص	2 134	100							2 134	6	320	1 814	
• زيادة الخدمات الإرشادية من أجل تنمية سبل كسب العيش	1 750	90			200	10			1 ,950	6	585	1 365	
• تنسيق وإدارة البرنامج	1 997	85			353	15			2 350	7	587	1 482	281
المجموع الفرعي	**5 881**	**91**			**553**	**9**			**6 434**	**19**	**1 492**	**4 661**	**281**
مجموع التكاليف الأساسية	**27 080**	**81**	**1 500**	**5**	**553**	**2**	**4 032**	**12**	**33 165**	**100**	**4 014**	**28 870**	**281**
الطوارئ المادية	1 816				36		**241**		2 093	6	**251**	**1 842**	**-**
الطوارئ السعرية	1 104				22		**90**		1 216	4	**10**	**1 206**	**-**
التكلفة الإجمالية للبرنامج	**30 000**	**82**	**1 500**	**4**	**611**	**2**	**4 363**	**12**	**36 474**	**110**	**4 275**	**31 918**	**281**